

ديون مصر ترتفع أكثر من 3 أضعاف في عهد السيسي



الثلاثاء 12 أكتوبر 2021 07:16 م

ارتفع الدين الخارجي لمصر بنسبة 14.3% على أساس سنوي إلى 131.6 مليار دولار في نهاية عام 2020 مقارنة بنحو 115.1 مليار دولار في 2019.

جاء ذلك وفقا لتقرير البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية لعام 2022 الذي نشر أمس الإثنين

وارتفع الدين الخارجي بنسبة 14.9% على أساس سنوي في عام 2019، بعد ارتفاعه بنسبة 18.3% على أساس سنوي في عام 2018، و22.5% على أساس سنوي في عام 2017.

وبحسب التقرير فقد ارتفعت قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة 55% على أساس سنوي في عام 2020 لتصل إلى 20.4 مليار دولار

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة 35% إلى 5.9 مليارات دولار في عام 2020، مقارنة بنحو 9 مليارات دولار في عام 2019 وهو أدنى مستوى سجلته مصر منذ عام 2014، وذكر التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر المصري لا يزال يتركز في النفط والغاز

كان البنك المركزي المصري قد أعلن عن ارتفاع الدين الخارجي لمصر خلال الربع الأول من العام الجاري ليبلغ 134.8 مليار دولار بنهاية مارس 2021.

وبلغ معدل الزيادة في ديون مصر الخارجية خلال عام نحو 21% بعد أن كانت قد بلغت 123.5 مليار دولار في مارس 2020.

ديون متصاعدة

وشهد الدين الخارجي المصري تصاعدا واضحا خلال 10 أعوام منذ ثورة 25 يناير 2011، وزادت وتيرة هذا التصاعد بشدة مع الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الفتاح السيسي عام 2013، حيث ارتفع من 43.2 مليار دولار نهاية يونيو 2013، إلى 134.8 مليار دولار نهاية مارس الماضي، ما يعني وصول الزيادة خلال فترة حكم السيسي إلى أكثر من 3 أضعاف الدين الخارجي قبل وصوله للسلطة

وبحسب النشرة الإحصائية الشهرية التي أصدرها البنك المركزي المصري عن شهر سبتمبر الماضي، بلغ الدين العام المحلي 4742 مليار جنيه (303 مليارات دولار) في يونيو 2020، في حين كان الدين العام المحلي نحو 1.5 تريليون جنيه بنهاية حكم الرئيس الراحل محمد مرسي

وبحسب البيان المالي للموازنة العامة للدولة تبلغ فوائد الدين العام في موازنة العام المالي الحالي 580 مليار جنيه (37 مليار دولار) في حين تبلغ أقساط القروض المقرر سدادها هذا العام 593 مليار جنيه (38 مليار دولار)، وتبلغ نسبة أعباء الدين العام إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة 86% حيث تبلغ الإيرادات العامة في الموازنة 1365 مليار جنيه (87 مليار دولار).